

جمهورية مصر العربية

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية

(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية)

إعلان رقم (٩) لسنة ٢٠١٢

بشأن مد العمل بالقرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧

بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات المغرقة

من صنف أقلام الحبر الجاف

ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار

الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري

رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) .

ووفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة أصدر السيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ٢٠١٢ والمنشور بالوقائع المصرية

بالعدد رقم ٢٣٧ (تابع) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ بمد العمل بأحكام القرار الوزاري

رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات

من صنف أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدرة من الصين لمدة خمس سنوات

تنتهى فى ٢٠١٧/١/٢١

أولاً - الرسوم المطبقة :

الرسوم السابق تطبيقها هى الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق المفروضة على الواردات

المغرقة من صنف أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدرة من الصين بموجب القرار الوزاري

رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧

ثانياً - الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ تلقت الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (يشار إليها فيما بعد بسلطة التحقيق) طلباً من الصناعة المحلية ممثلة فى شركة يسران لمراجعة رسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات المغرقة من صنف أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدر من الصين طبقاً لأحكام المادة (٥٦) من اللائحة والمادة (١١-٣) من اتفاق مكافحة الإغراق وأيدتها كل من شركة بن تك ، شركة تصنيع الأقلام والبلاستيك ، شركة كايكو ، شركة مودرن بلاستيك ، إدعت فيه أن إنهاء العمل برسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات المغرقة من الصنف المشار إليه من شأنه أن يؤدى إلى احتمال استمرار أو تكرار الإغراق والضرر الواقع على الصناعة المحلية .

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٥ قامت سلطة التحقيق بإعداد تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية حيث انتهت اللجنة إلى التوصية ببدء إجراءات المراجعة ومد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ لمدة اثنى عشر شهراً لحين الانتهاء من إجراءات المراجعة ، وقامت اللجنة برفع توصيتها للسيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية باتخاذ إجراءات بدء المراجعة .

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧ وافق السيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية على ما انتهت إليه اللجنة الاستشارية من توصيات باتخاذ إجراءات بدء المراجعة النهائية على المنتج محل المراجعة ، وأصدر سيادته القرار الوزارى رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ بمد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ لحين استكمال إجراءات المراجعة النهائية لمدة اثنى عشر شهراً من تاريخ ٢٠١٢/١/٢١

بتاريخ ٢٠١٢/١/٤ تم نشر إعلان بدء المراجعة النهائية بالوقائع المصرية

بالعدد ٤ (تابع) لسنة ٢٠١٢

بتاريخ ٢٠١٢/١/١٥ تم إرسال قوائم الأسئلة وكذلك نسخة من إعلان بدء المراجعة والنص غير السرى لطلب المراجعة إلى كل من المستوردين المعروفين ، المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين وغير المعروفين من خلال سفارة الصين بالقاهرة ، وكذا نسخة من قوائم الأسئلة وإعلان بدء التحقيق للصناعة المحلية ، وقد تم منح جميع الأطراف مهلة (٣٧) يوماً من تاريخ الاستلام للرد على قوائم الأسئلة .

بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧ تم استلام خطاب من أحد المستوردين يعلن فيه عن نفسه كطرف معني ويطلب فيه نسخة من إعلان بدء المراجعة ، قائمة الأسئلة الخاصة بالمستوردين ، نسخة من طلب المراجعة غير السرى للصناعة المحلية ، وتمت الاستجابة لطلبه وتم منحه ٣٧ يوماً للرد على قائمة الأسئلة من تاريخ الاستلام .

بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦ تلقت سلطة التحقيق رد المستورد الذي سبق أن أعلن عن نفسه كطرف معني على قائمة الأسئلة الخاصة بالمستوردين .

بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩ تلقت سلطة التحقيق رد الصناعة المحلية على قائمة الأسئلة . لم تتلق سلطة التحقيق أية ردود من المنتجين والمصدرين الأجانب أو من الحكومة الصينية . بتاريخ ٢٩ ، ٢٠١٢/٤/٣٠ قامت سلطة التحقيق بزيارة التحقق الميدانية للصناعة المحلية للتحقق من البيانات المقدمة .

بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٦ تم إرسال نسخة من النص غير السرى لتقرير الحقائق الأساسية والنتائج إلى كل من الصناعة المحلية ، شركة برناسوس وكذلك تم إرسال نسخة من التقرير إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية لتوزيعه على كل من المنتجين والمصدرين الصينيين المعروفين وغير المعروفين لدى سلطة التحقيق لإبداء تعليقاتهم على هذا التقرير خلال سبعة أيام من تاريخ الإرسال ، وقد تم أخذ التعليقات التي وردت من بعض الأطراف المعنية في الاعتبار عند إعداد التقرير النهائي .

لم تتلق سلطة التحقيق أية ردود من المنتجين والمصدرين الأجانب أو من الحكومة الصينية أو الصناعة المحلية .

تلقت سلطة التحقيق تعليقات على تقرير الحقائق الأساسية والنتائج من أحد المستوردين (شركة برناسوس) وتم الرد على تعليقاته فى التقرير النهائى .

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ تم العرض على اللجنة الاستشارية بما انتهت إليه سلطة التحقيق بالتقرير النهائى بعد تحليل كافة البيانات والردود المقدمة حيث انتهت اللجنة إلى التوصية باستمرار العمل بالرسوم المفروضة على صنف أقلام الحبر الجاف وفقاً للقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ ورفعت توصياتها فى هذا الشأن للسيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية .

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ وافق السيد المهندس وزير الصناعة والتجارة الخارجية على توصيات اللجنة الاستشارية بمد العمل بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من صنف أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدر من الصين لمدة خمس سنوات تنتهى فى ٢٠١٧/١/٢١

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ تم نشر القرار الوزارى رقم ٨١٣ لسنة ٢٠١٢ بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٣٧ (تابع) بمد العمل بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧
ثالثاً - الصناعة المحلية :

شركة يسران وأيدتها كل من شركة بن تك ، شركة تصنيع الأقلام والبلاستيك ، شركة كايكو ، شركة مودرن بلاستيك وفقاً لأحكام المادة (١٤) من اللائحة .
رابعاً - المنتج محل المراجعة :

أقلام الحبر الجاف ، ويخضع المنتج محل المراجعة للبند الجمركى 96 08 10 00 من التعريفات الجمركية المنسقة .

خامساً - احتمال استمرار أو تكرار الإغراق والضرر المادى :

قامت سلطة التحقيق بدراسة احتمال استمرار أو تكرار الإغراق والضرر المادى الواقع على الصناعة المحلية وأعدت تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية والتي أوصت باستمرار العمل بالرسوم المطبقة على أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدر من الصين المفروضة بموجب القرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧

سادساً - مد العمل برسوم مكافحة الإغراق :

تقرر مد العمل بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من صنف أقلام الحبر الجاف ذات منشأ أو المصدر من الصين لمدة خمس سنوات تنتهى فى ٢١/١/٢٠١٧

عنوان المراسلة :

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) .

أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع

شارع امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

الرقم البريدى : ١١٨١١

عناية الأستاذ / إبراهيم السجينى

المشرف على الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إلكترونى : TAS@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد حمدان حسين

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٢

٢٥٢٠٤ س ٢٠١٢ - ١٨٥٦